لقد شهدت مصر منذ أن تولى السادات رئاسة الجمهورية، بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة ومتسارعة، نقلت النظام من موقع الى موقع آخر. وعلى الرغم من أن هذه التحولات قد اتخذت طابعاً متدرجاً في السنوات الأولى لحكمه، إلّا أنها أخذت طابعاً متسارعاً، بعد حرب عام ١٩٧٣، أدى في نهاية الأمر الى زيارة القدس الخيانية، والى توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وأي عملية استعراض سريعة ستبين حجم هذه التحولات التي أحدثها نظام السادات على كافة المستويات، وأهمها ما يلي:

أولاً: على الصعيد الاقتصادي

لقد قام السادات بعد توليه الحكم باتخاذ مجموعة من الاجراءات الاقتصادية، وقد تمثلت هذه الاجراءات بسياسة الانفتاح التي كانت تعني، بشكلها وجوهرها، فتح الباب واسعاً أمام رؤوس الأموال الأجنبية لكي تستثمر في مشاريع تؤدي الى اضعاف البنية التحتية للنظام الاقتصادي المصري، وتحويله من اقتصاد يتجه أساساً الى الانتاج الزراعي والصناعي الذي ينطلق من حاجات البلاد ومصلحتها الوطنية، الى اقتصاد ملحق كلياً بالمراكز الاقتصادية الامبريالية الكبيرة في الغرب، ويتجه الى الخدمات والسياحة والمشاريع غير الانتاجية التي تحتاج الى توظيفات قليلة من رأس المال، وتدر أرباحاً سريعة وطائلة على المستثمرين الأجانب.

هذا من حيث نوعية المشاريع الاقتصادية التي أخذ يقيمها السادات، كرمز لطبقة مستوحشة، أمّا من حيث منشأ هذه المشاريع وشروط اقامتها، فمما لا شك فيه أن أهم المشاريع الاقتصادية التي كانت تقام في عهد الرئيس عبد الناصر ــ مثل مشروع السد العالي ومصانع الحديد والصلب وكذلك مصانع المحلة للغزل والنسيج ــ كانت بمساعدة وتمويل من الدول الاشتراكية وبشكل أساسي من الاتحاد السوفياتي. ومما لا شك فيه أيضاً أن هذه المشاريع كانت تقام على أسس مريحة جداً للاقتصاد المصري، حيث أنها كانت تقدم كقروض طويلة الأمد، وبفوائد منخفضة جداً لا ترهق الاقتصاد المصري، أو تجبره على الاستدانة لسداد هذه القروض، ناهيك عن عدم خضوع هذه المشاريع والقروض لأية شروط سياسية، من قبل الدول الاشتراكية، تجاه مصر ونظام عبد الناصر في ذلك الوقت.

أمّا المشاريع التي أقيمت في عهد السادات، فقد أقيمت بقروض من الدول والبنوك والمؤسسات الرأسمالية التي كانت تقدم لمدد قصيرة وبشروط قاسية كان أقلها الغاء القوانين المصرية التي تحد من حرية رؤوس الأموال الأجنبية، في حركتها داخل وخارج مصر، وأوجه تلك القروض وشروط توظيفها، ولعل أبرز مثل على ذلك الشروط التي فرضها البنك الدولي على نظام السادات، والتي طالبه فيها ــ كشرط مسبق لتقديم القروض ــ بإلغاء الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع الأساسية التي تستهلكها الجماهير المصرية، كالخبز والمواصلات؛ مما أدى الى انتفاضة ١٧ و١٨ يناير المعروفة، والتي اضطر السادات على أثرها الى اجراء تعديل في وزارته واقصاء وزير اقتصاده آنذاك.

والفرق الجوهري الآخر الذي طرأ على السياسة الاقتصادية في مصر، ابان حكم السادات، هو الدور الذي أصبح يلعبه كل من القطاعين: العام والخاص، في الاقتصاد